بطريركية الرومان وعيد الفصح — الانكليز في مصر والسودان

بقلم الاب توتل اليسوعي

بطريركية الرومان وعيد الفصح

عن مجلة الشرق المسيحي (تموز – ايلول سنة ١٩٢٩ ، ص ٢٦٤)

ان قضية تعيين عيد الفصح السنوي ، على قلة اهميتها بالنسبة الى عقائد الايمان ، لم تلبث ان القت الاضطراب الشديد في كنيسة الرومان الارثوذكسية في اوائل هذا العام . فالتأم في ٢١ كانون الثاني مجمع الرومان لاعادة النظر في تعيين اليوم الذي يعيد فيه المسيحيون في رومانية قيامة السيد المسيح له المجد. وبينا كانت الكنائس الارثوذكسية التي استبدلت تقويمها السنوي التاريخي بالحساب الجديد لا تزال على ابقاء القديم على قدمه فيما يخص عيد الفصح ، كان مجمع الرومان قد قرر ، منذ شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، ان عيد الفصح لسنة ١٩٢٩ يقع في ٣١ مارس ، لا في ٥ ايار . ذلك لانه رأى ان يوزع الفصح في ٥ ايار يعيّن فصح المسيحيين في شهر نيسان القمري لا في شهر اذار القمري ، مما يناقض روح التقاليد والتقارير الموروثة عن المجامع المقدسة.

ولكن لم ترق نظرات مجمع الرومان باعين بعضهم وخاصة في بسارابية ، حيث ظلّ تقرير اصلاح الحساب اليوناني واستبداله بالحساب المصحح حبراً على ورق. فطلب السيد غوريه (Gourié) متروبوليت كيتشينيف (Kitchinev) ان يعين عيد الفصح في ٥ ايار . واستحسن طلبه رجال الاكليروس وبعض العلمانيين في منطقته . اما العلماء فانحازوا الى نظرية المجمع وقراراته . ودخلت

الصحافة بين الفريقين فانكر الصحافيون على الاكليروس تصرّفهم المؤذي، في زعمهم، الى خراب الارثوذكسية. فقامت القيامة. واضطربت الخواطر حتى خشي المجمع العواقب وقرّر انه لا حرج في تمديد الفصح في ٥ ايار على من اراد من المؤمنين ان يمدّده في ٥ ايار.

فكانت تلك اول خطوة الى الوراء، ثم عقبها خطوة ثانية لما عُين نهائياً عيد الفصح في ٥ ايار. اما الحكومة فوقفت على المحايدة وتركت الكنيسة الارثوذكسية وشأنها في حلّ المشكل.

ولم تكن البطريركية لتخرج من المعمعة بما يليق بها من العزّ ونفوذ الكلمة، فحمل بعضهم عليها واتهمها بالفوضى. وقال انها يتيمة من اساقفة حقيقيين فلا قوام لسلطة فيها، بل هي اشبه بكنيسة سوفيتية تشربت الروح البروتستانية وقد قطع رأسها وتنازلت عن سلطتها الى رجال الحكومة والسياسة فجمد الدم في عروقها ولم يبقَ لها الّا مظاهر طقوس تشخيصية خالية من الروح المسيحية الضرورية للامة كي تنهض نهضتها الادبية.

وهذا التحامل العنيف يسخط عليه كل مسيحي ويأباه. وليس فيه دواء لداء، ولا ما يعود بالكرامة على الكنيسة ورجالها. وربما افرط هؤلاء بمراعاة خواطر الناس في امور وتقريرات ليس للعامة فيها شأن، وليست المجادلات الدينية تتصدى لها الجرائد الرنانة مما يزيد الاكليروس عزّاً وهيبة.

الانكليز في مصر والسودان

عن اي نتيجة وضاحة سوف تسفر المفاوضات في شأن المعاهدة البريطانية المصرية الجديدة؟ لا يمكن البتّ بالامر حكماً بنصّ بنود المعاهدة، كما رووها الجرائد، لما في الفاظها من المكنونات الممكن تأويلها في سبيل مصلحة المصريين او عليهم. على انه من البديهي ان انكلترة تحفظ بحقوقها على السودان، وقدمها لا تزال راسخة في ارض مصر. واذ نحن نتقلب المجلات لنختار منها ما يصلح لمجلتنا في هذا الشهر، لفت نظرنا مقال مسهب للكاتب الالماني فرنستينكي وموضوعه «مصر والسودان» طبعته جامعة كونيغسبرغ في نشرها الرابعة من هذا العام. عرض فيه صاحبه لذكر احوال مصر والسودان الجغرافية والتاريخية على العموم ولعلاقات القطرين الاقتصادية، ثم تطرّق الى تاريخ دخول الانكليز بلاد السودان وتوطيد اركان قوتهم فيها فقال: (ص: ٤٥)

ما من سلاح تسلحت به انكلترة على مصر في المسألة السودانية اقوى من

السلاح الذي اتخذته من يد المصري الوطني قاتل السردار ، حاكم السودان العام ، في السنة ١٩٢٤ . فانها تذرعت به لتعلن سيادتها على السودان من غير ان يبقى لمصر نصيب فيه.

كان محمد علي ونوابه قد افرطوا بتجارة الرقيق حتى كادت بلاد السودان تخلو من سكانها . مما الجأ الخديوي سعيد باشا في السنة ١٨٥٠ الى ارسال حاكم اوربي عليها ، وهو صموئيل باكر الانكليزي . وليس من شأننا ان نحقق هل تقدم باكر الى الوظيفة من تلقاء نفسه او عن اتفاق مع وزارة انكلترة الخارجية. على انه حل البلاد واخذ يضع العوائق دون التجارة بالعبيد ويسعى في سبيل العمران والاقتصاد . ثم خلفه غوردون ، وكان اشد بأساً منه فقاه نجاحاً في عمله من السنة ١٨٧٤ الى ١٨٧٦ ، شمالي البحيرات الكبرى في الاقليم الاستوائي وعاصمته لادو . واشترك باكر وغوردون في وضع نظام ذلك الاقليم.

ثم ثارت بلاد السودان تحت زعامة المهدي ، واغار عسكره على الجيش المصري ، وهو تحت قيادة ضباط انكليز ، وكسره واضطره الى التقهقر وقتل غوردون في كانون الثاني ١٨٨٥ . وكانت انكلترة مشغولة بامور عاقتها عن الخوض في الحرب السودانية . فصبرت وتحفزت مستنجة الفرص . وكان اولياء الامر في مصر يلحون على الانكليز بالخروج من وادي النيل الحاحاً اعظم من ذي قبل . والدواعي الى ذلك هي ان مصر دخلت في حياة سلم وأمن ، وانها اخذت تنمو وتزدهر ، وتدفع ما عليها من الديون تقسيطاً من غير مماطلة ولا مقاومة . فلا حاجة من ثم الى ملازمة الاشراف على احوالها.

ولكن انكلترة لا تستطيع ان تجلو عن مصر من غير ان تضع موضع المخاطر سيادتها على ترعة السويس . ولا بد لها من البقاء في البلاد ، حفظاً للصلة بين اطراف الامبراطورية البريطانية الحيوية . فكانت تلتمس لها حجة للبقاء في مصر من غير ما تجاهر باختراق حرمة حقوق الامم ، فجاءت الحجة من السودان : هناك حدود مضطربة تحتاج الى التأمين ، وهناك بلاد يجب ان يعود امرها الى مصر ، وهي مفتاح المياه ومصدر الحياة الزراعية والاقتصادية فيها.

وفيما كانوا يتأهبون للحملة على السودان حدث حادثان دفعا انكلترة الى

التدخل في الامر بعزم وشدة كان امين باشا الالماني الاصل قد حفظ نفوذه في الاقليم الاستوائي السوداني بالرغم من الثورة. وكان في وظيفته الرسمية سنة ١٨٨٦، لما انسحبت مصر من السودان، فكان لا بد من ان يستنتج من الحالة ما يعود على مصالحه بالنجاح، فخافوا في لندن ان يسلم اقليمه لالمانية، وهذه الدولة كانت قد بسطت سلطتها على البلاد في داخل الزنجبار وطمحت الى التوغل في قلب افريقية. فسارت حملة ستانلي الشهيرة المعروفة بحملة النجاة وغايتها ان تنجي امين باشا من الحصار. ولكن في الحقيقة سارت بامر وزارة بريطانية الخارجية لتمنع عن بلاد النيل الاعلى ذلك المزاحم العتيد، فكسرت «قيوده» بالرغم منه، واخرجته من اقليمه.

ثم قوّت حملتها وسيرتها على عبدالله خليفة المهدي، وقطعت رأس النفوذ الالماني. وانتهت القضية بمعاهدة هلجولاند سنة ١٨٩٠، وقد أعطيت فيها انكلترة البلاد الساحلية.

اما الحادث الثاني فكان اندحار الايطاليين وانسحاقهم في ادو امام الجيش الحبشي، مما ادّى الى اختلال سياسي عظيم الشأن في اعالي النيل. على ان معاهدة كاسلا في سنة ١٨٩٧ ضمنت لانكلترة البلاد اللاحقة بهذه المدينة، وابعدت الايطاليين عن عطبرة وعن بلاد النيل.

وانتهت حملة كيتشنر على المهدي سنة ١٨٩٨ بانقراض دولة المهدي في قراري، وبموت عبدالله سنة بعد ذلك.

وبعد ان فتح كيتشنر مدينة الخرطوم، عجل سيره الى اعالي النيل الابيض لكي يلجئ الى التقهقر الماجور مارشان الفرنساوي الذي كان قد رفع علم دولته على فاشودا. فكان سقوط فاشودا اعلاناً للاجتهاد في التوغل بفتح افريقية، لان غاية انكلترة كانت انشاء مملكة استعمارية في شرقي افريقية، على خطّ يمتد من الشمال الى الجنوب، تكون في جسم السكة الحديدية من رأس الرجاء الصالح الى القاهرة كسلسلة الفقرات في جسم الانسان...

وفي السنة ١٨٩٩ بعد ان عادت الجنود المصرية الى السودان واحتلّتها تحت قيادة الانكليز، وبفضل الذهب الانكليزي، عقدت المعاهدة الانكليزية المصرية

التي جعلت زمام الامر في يد انكلترة ومصر ، وسلطتهما معاً على البلاد الواقعة بين وادي حلفا والبلاد الواقعة في الدرجة الخامسة شمالي الخط الاستوائي

ولم تمض ايام طويلة على كيتشنر وعلى خلفه وابنجات حتى توطدت اركان السلم في السودان ، ورفعا فيها لواء النجاح الاقتصادي . وكان كيتشنر القائد الكبير عارفاً تماماً بحالة الشعوب السودانية النفسية ، فعاملها بفطنة ودراية ، ولم يترك مجالاً لاعمال التبشير فيها بين المسلمين . وسعى كثيراً في انماء الزراعة وفي مساعدة الحركة التجارية . على ان النفوذ الانكليزي ما كان ليمتد ظله على السودان ، ولم تكن حقوق الانكليز على مصر راسخة على اساس وطيد . ففطنوا الى ضرورة جعل قضية السودان مستقلة عن قضية مصر ، حتى اذا اضطرت انكلترة يوماً ما الى التخلي عن مصر ، بقيت لها بلاد السودان كجزء من مستعمراتها . ولهذا السبب بنوا الخط الحديدي بين سواكين وبور سودان ، وجعلوا بور سودان مرفأ عصرياً كاملاً ، ومدوا طريقاً الى كاسلا ففتحوا البلاد السودانية الشرقية ، وخاصة الخط الحديدي الاكبر من وادي حلفا الى الجنوب حتى اتصاله بخط الرباط الصالح الصاعد من جنوبي افريقية . ولم يصلوا هذا بالفرع الممدود بين اصوان ومصر والاسكندرية لئلا تتوجه محصولات الارض الى الموانئ غير الانكليزية . فحالوا من ثم دون نجاح الحركة الاقتصادية المصرية نجاحاً تاماً ، ولا يتسنى للاجانب الغير المرغوب فيهم ان يزوروا هذه البلاد . وسوف يؤجل ربط طرفي سلسلة الخط الحديدي من القاهرة الى الرأس ما دامت انكلترة متربعة في مصر .

اما انماء بلاد السودان ونجاحها فهي مسألة حلها يأتي حتماً مع الزمان . ان حالة مصر الاقتصادية والسياسية راكزة على محصولات القطن ، والقطن فيها منوط امره بقضية النيل . وكلا الامرين واقعان في حكم السودان ، والسودان يتصرف بهما طبقاً لارادة الدولة صاحبة النفوذ ، وهذه الحالة يعبر عنها بكلمة واحدة اصبحت عنواناً للحياة الاقتصادية في وادي النيل ، اعني بها « القطن » .